

المديرتين العافيتين للتنمية الأسرية

ورقة عمل حول

مأسسة النوع الاجتماعي في سلطنة عمان

ورشة عمل تفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٢٧ - ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠ م — مسقط

اعداد / محمد عبده الزغير

مقدمة :

حظيت المرأة بمكانة مرموقة في المجتمع العماني، ونالت حقها في كل ما تم توفيره من خدمات تعليمية، وخدمات اجتماعية، وخدمات الرعاية الصحية وكذلك فرص العمل التي اصبحت في مجملها متاحة للمرأة في جميع مناطق السلطنة، وانعكست آثارها على وضع المرأة ومشاركتها في سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واصبحت المرأة العمانية مهياة لمشاركة اخيها الرجل في عملية التنمية وفي مراكز صنع القرار

أولا : المفاهيم

بدأ الاهتمام العالمي بالأنوع الاجتماعي ودراسته وتم التأكيد على أهمية المساواة بين الجنسين في عملية التنمية، وعلى ضرورة رصد التقدم نحو تحقيقها، في العديد من المؤتمرات والاتفاقيات والإعلانات الدولية :

- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤)

- المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجين ١٩٩٥) ،

- مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥)

- وفي عام ٢٠٠٠ اعتمدت دول العالم الاهداف الانمائية للافية،

- متعهدة بالتركيز على تحسين وضع المرأة والرجل على حد سواء

النوع الاجتماعي

يعرف النوع الاجتماعي (الجندر) على أنه
الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى،
وهذه الأدوار تكتسب بالتعليم وتتغير بمرور الزمن
وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة لأخرى

مأسسة النوع الاجتماعي

يقصد بمأسسة النوع الاجتماعي تصور السياسات والخطط والبرامج، وخلق الهياكل والآليات وسن التشريعات وتوفير الموارد، واتخاذ التدابير الرامية الى تعزيز العمل من اجل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتعزيز دورها، وزيادة مشاركتها مع التركيز على اطار تحليل النوع الاجتماعي.

وتعتبر المأسسة شرطاً ضرورياً لتحقيق اهداف النوع الاجتماعي ومنه المساواة والعدالة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتثمين دورها في المجتمع والتنمية.

ثانيا : مأسسة النوع الاجتماعي في سلطنة عمان

عملت السلطنة على تحقيق ذلك من خلال الآتي :
١) إدماج حقوق المرأة العمانية في القوانين والتشريعات:

- يعترف النظام الاساسي للدولة (الدستور) بشكل صريح لا لبس فيه بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات العامة بين المواطنين دون تمييز على اساس الجنس

المواطنون جميعهم سواسية امام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل أو

بعض القوانين التي تناولت حقوق المرأة وهي:

أ. قانون العمل العماني:

نص قانون العمل أحكاماً تضمن حق المرأة في العمل مساواة مع الرجل، إلا أن مزايا أفضل قد أوردتها نصوص خاصة في القانون كحق المرأة في عدم المساس بوظيفتها الاجتماعية، ومراعاة لطبيعتها حيث لا يجوز تشغيل النساء ليلاً.

كما لا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً وأخلاقياً والأعمال الشاقة وغيرها من الأعمال القاسية أو الخطرة.

ب . قانون الخدمة المدنية:

- أحكام هذا القانون تخاطب " الموظف " دون تمييز بين الرجل والمرأة، وقد أقر القانون المبدأ الذي أورده المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة وهو المساواة بين الموظفين في تولى الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون،
- خص القانون المرأة بما يتفق وطبيعتها ويمكنها من أداء رسالتها الاجتماعية، كحقها في إجازة الولادة والأمومة، ومنحها إجازة بدون راتب لمدة لا تزيد عن عام لرعاية أطفالها بعد انتهاء إجازة الولادة. وغير ذلك من النصوص التي حفظت حق المرأة في تمكينها من التوفيق بين رسالتها الاجتماعية وواجبها الوظيفي.

ج . قانون الأحوال الشخصية:

- يعزز قانون الأحوال الشخصية الحقوق التالية والتي منحتها الشريعة الإسلامية سلفاً : مثل للقاضي الإذن بزواج البنت التي يتجاوز سنها ١٨ عاماً في حالة عدم كفاية مبررات رفض ولي أمرها .

واجب كفالة الزوج لزوجته حتى وإن كانت ثرية .

حق الزوجة في الاحتفاظ باسمها بعد الزواج .

حق الزوجة في إدارة ممتلكاتها الخاصة .

حق الطلاق إذا رغبت دون إبداء أسباب في حالة تضمين ذلك في العقد .

حضانة الأطفال حيث يكون للأم حق مقدم على طلب حضانة الأطفال في حال الطلاق .

د . قانون الضمان الاجتماعي:

الأرملة

المطلقة

البنت غير المتزوجة

المهجورة

هـ . حق المرأة في التملك :

للمرأة الحق في التملك والاستئثار بملكها والتصرف فيه بشتى أنواع التصرفات، وهو حق مكفول للمرأة متزوجة كانت أم غير متزوجة، وقد ورد النص على هذا الحق في (المادة ١١) من النظام الأساسي للدولة .

للمرأة الحق في إدارة أموالها وأملاكها، فلها على سبيل المثال الاشتغال بالتجارة فهي والرجل سواسية في هذا المجال .

و. الحق في التعليم :

كفل النظام الأساسي للدولة للمرأة الحق في التعليم، فقد نصت المادة (١٣) منه على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه. فهذا الحق مضمون للجنسين ولا توجد نصوص قانونية تحتكر التعليم على الرجل.

ز . حق المرأة في تكوين الجمعيات

للمرأة حقوقها في إنشاء الجمعيات التي تهتم
بشؤونها .

٢) الإجراءات المؤسسية لتمكين المرأة وإدماج النوع الاجتماعي في الأطر والهيكل الرسمية

- عملت السلطنة من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي تم تغيير مسمائها الى وزارة التنمية الاجتماعية، الى احداث وحدات ادارية تعنى بالمرأة،
- انيطت مهمة متابعة تنفيذ اتفاقيتي حقوق الطفل، والقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة الى المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل، والتي تغير اسمها الى " المديرية العامة للتنمية الاسرية "،
- ضمت هذه المديرية دائرة شؤون المرأة وغيرها من الاقسام المرتبطة بشؤون الطفل والأسرة .

بعد ان انضمت السلطنة الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة في مايو ٢٠٠٥ ، شكلت لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ احكام اتفاقية سيداو، ضمت استشاريين وخبراء واختصاصيين في العديد من الجهات الحكومية والاهلية، بهدف تحقيق الآتي :

- متابعة تنفيذ وتفعيل احكام الاتفاقية.
- تعزيز الوعي لدى الجمهور والجهات ذات العلاقة او الاختصاص بالحقوق،
- اعداد التقارير الوطنية حول التدابير المتخذة في السلطنة بشأن تنفيذ احكام الاتفاقية،
- يعد اعداد التقرير الوطني الاول حول التدابير المتخذة حيال احكام ومواد اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٩) ، واحد من اهم انجازات اللجنة .

كما عملت السلطنة على انشاء اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة انطلاقاً من حرصها على توثيق أواصر الأسرة ، والحفاظ على قيمها ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية قدراتهم وإمكاناتهم على الحفاظ على الأسرة العمانية من التصدع والخلل الاجتماعي، وتحددت اختصاصاتها بما يأتي :

- اقتراح السياسات والبرامج العامة لرعاية الأسرة في مختلف المجالات الاجتماعية.
- التنسيق بين الجهود التي تقوم بها الجهات والهيئات الرسمية والتطوعية .
- تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بشؤون الأسرة.
- متابعة وتنفيذ قرارات وتوصيات اللقاءات والمؤتمرات المتعلقة بقضايا الأسرة.
- التعاون مع سائر اللجان والمجالس العربية والدولية والمنظمات المعنية بالأسرة.
- اقتراح وتبدير الموارد المالية لتمويل البرامج الخاصة بالأسرة.
- تعالج اللجنة، في اطار مهامها قضايا المرأة من خلال منظومة الاسرة، وبالتالي تدمج حقوق المرأة في مختلف الاجراءات الخاصة بالأسرة.

٣) مشاركة المرأة العمانية في المجال السياسي:

- استطاعت المرأة العمانية خلال المسيرة التنموية القصيرة أن تحقق قفزات في الحياة النيابية ومواقف اتخاذ القرار .

يظهر ذلك فيما تقلدته المرأة العمانية من مناصب قيادية عليا على المستويات كوزيرة ووكيلة وسفيرة ووكيل ادعاء عام ثاني وعضوه في مجلس الدولة ومجلس رجال الأعمال والمجلس البلدي ومجلس إدارة غرفة وصناعة عمان ، إلى جانب العديد من الوظائف الإدارية العليا (مديرة عامة - مديرة إدارة - مستشارة- خبيرة) .

- منذ عام ١٩٩٧، وبعد إصدار نظام مجلس الدولة والشورى، أكد على حق المساواة بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية من خلال استخدام اصطلاح " لكل عماني " (لكل عماني لكل عمانية) الحق في الترشيح لعضوية مجلس الشورى، وفي المشاركة في انتخاب أعضائه وفق الشروط المقررة للمرشح أو المرشحة أو الناخب .
- شاركت المرأة العمانية في أول انتخابات نيابية عام ٢٠٠٣، دون قيود، ومع انه لم تفز أية من المرشحات وعددهن (١٣) مرشحة، إلا انه تم إعادة انتخاب المرشحتين السابقتين من أعضاء مجلس الشورى.

- عند إنشاء مجلس الدولة تم تعيين ٥ نساء في عضويته من بين ٥٥ عضواً هم إجمالي عدد الأعضاء.

- بالرغم من غياب المرأة العمانية عن المشاركة في عضوية مجلس الشورى للفترة السادسة (٢٠٠٨-٢٠١١م) كان التشريف السامي لحضرة صاحب الجلالة بمنح عضوية مجلس الدولة لـ ١٥ امرأة عمانية ، وهي رؤية حكيمة تدرك دور المرأة تحت قبة حرة لتبادل الأفكار والآراء وتقديم المشورة فيما يخص الوطن.

٤) مساهمة المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة:

وصلت المرأة العمانية إلى:

وزيرة بعدد (٣) وزيرة التعليم العالي، وزيرة السياحة، وزيرة التنمية الاجتماعية. وواحدة بمرتبة وزيرة، رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية. واحدة بمرتبة وكيل وزارة.

٤ سفيرات واحدة في ألمانيا والأخرى في أمريكا، و ٢ في وزارة الخارجية
١٤ مستشارة و ١٣ مدير عام .

- تشغل المرأة عددا من الوظائف القيادية والإشرافية بدرجات خبير، مشرف عام، مدير دائرة أو من في مستواه، نائب مدير دائرة أو من في مستواه، رئيس قسم.

٥) مشاركة المرأة العمانية في النشاط الاقتصادي:

أصبحت المرأة تشارك في رسم وتنفيذ سياسات العمل المختلفة من خلال تبوأها للمناصب القيادية في القطاعين العام والخاص، الأمر الذي أتاح لها المشاركة الفاعلة في خدمة أهداف التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد.

شهد سوق العمل العماني إسهاما متزايدا للمرأة العمانية في النشاط الاقتصادي والقوى العاملة في السنوات الأخيرة، وارتبط الارتفاع المتسارع لمشاركة العمانيات في قطاع الأعمال والنشاطات الاقتصادية بالقناعة السائدة بأن عمل المرأة يعني أهمية إسهامها إلى جانب الرجل لخدمة المجتمع وزيادة دخل الأسرة وتوفير مستوى معيشي أفضل.

يعد مشروع "تنمية المرأة الريفية" أحد المشاريع التنموية التي تتبناها وزارة الزراعة والثروة السمكية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنمية المرأة الريفية بالسلطنة،

- استطاعت المرأة العمانية إبراز وجودها من خلال تأدية مهامها والقيام بمسؤولياتها اتجاه الريف العماني لتحسين دخلها وزيادة مشاركتها في العمل الإنتاجي الزراعي لتطوير واقعها الاقتصادي والاجتماعي .

وجاءت المكرمة السامية بإنشاء صندوق لمشاريع المرأة الريفية، تعبيراً عن مدى حرص جلالته واهتمامه المباشر بقطاع المرأة، حيث تم تخصيص ٧ مليون ريال عماني، لدعم مجالات الانتاج الحيواني وإنتاج ونشر طوائف نحل العسل العماني وغيرها من المشاريع الداعمة للمرأة الريفية ،

٦) إدماج المرأة العمانية في الرعاية الاجتماعية:

في إطار الجهود التي تبذلها سلطنة عمان للنهوض بالرعاية الاجتماعية للمواطنين، فقد حظيت المرأة العمانية باهتمام خاص لتوفير المزيد من الرعاية لها والعناية بها لتفعيل مساهمتها في الجهود التنموية على مستوى الأسرة والمجتمع، من حيث إعداد الخطط ورسم السياسات والبرامج التي تعنى بالمرأة وتأهيلها وتدريبها وإنشاء المراكز والجمعيات التي تخدم غايات المرأة وتحقق لها المشاركة في جهود التنمية عموماً والتنمية المحلية على وجه الخصوص.

أ. جمعيات المرأة العمانية:

بدأت منذ عام ١٩٧٢م حينما تم إشهار أول جمعية نسائية بإسم
جمعية المرأة العمانية بمسقط

سعى أول عمل أقيم في الجمعية إلى " محو الأمية " حيث كانت نسبة
التعليم ضعيفة آنذاك بين النساء

حملت تلك الجمعيات على عاتقها تنمية مهارات وقدرات عضواتها للقيام
بمختلف المهام التطوعية لجميع أفراد أسرة المجتمع العماني اجتماعيا
وثقافيا وتوعويا من منطلق الرغبة الخالصة والأكيدة نحو تقديم خدماتها
الجليلة للأسرة والمجتمع في شتى الجوانب .

الهدف من تأسيس الجمعيات بمختلف محافظات ومناطق السلطنة هو رفع مستوى كفاءة العضوات في المجالات الاجتماعية والثقافية ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي في المجتمع وتقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية وسبل الحياة الصحية وتعليم المرأة بعض الصناعات ومساعدتها على زيادة دخل الأسرة اقتصاديا واجتماعيا. كما تهدف إلى القيام بمشروعات خيرية يخصص دخلها للبرامج التي تديرها الجمعية والعمل على تنمية التقاليد والمثل العليا للمجتمع العماني

تنتشر جمعيات المرأة العمانية في ولايات عديدة اذ بلغ عددها (٥٣) جمعية، تعمل المنتميات إليها بشكل تطوعي لنشر الوعي وفتح المجالات المتنوعة لزيادة مهارات النساء، وإفساح المجال لهن للبحث عن فرص العمل، فضلاً عن زيادة وعيهن من خلال العديد من البرامج الصحية والثقافية والاجتماعية.

ب. مراكز تنمية المرأة الريفية:

هي مؤسسات اجتماعية تم إنشاؤها بالجهود الذاتية بالقرى والتجمعات السكانية في مختلف المناطق، وتهدف إلى دمج المرأة الريفية في عملية التنمية الشاملة، وتسعى من خلال نشاطاتها وبرامج عملها إلى رفع وعي المرأة بمختلف نواحي الحياة وشؤونها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما تعمل على رفع كفاءة المرأة الريفية وتنمية قدراتها.

ج. مراكز الوفاء الاجتماعية التطوعية:

بدأ تطبيق هذا البرنامج عام ١٩٩٠م من خلال إنشاء مراكز لرعاية الأطفال المعوقين في المناطق والولايات تعتمد على الجهود التطوعية لبعض من المواطنين العمانيات بجانب الدعم والمشاركة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وقد حققت نجاحاً كبيراً في إنشاء العديد من المراكز في مختلف ولايات ومناطق السلطنة.

د. مجموعات دعم صحة المجتمع:

مجموعة من النسوة المتطوعات على مستوى محافظات ومناطق السلطنة المختلفة اللاتي تم تدريبهم وتهيئتهن للإسهام في المجالات الصحية المتعددة حيث تمثل هذه المجموعات إحدى وسائل العمل الرائد في الحث على مشاركة المجتمع والعمل كحلقة وصل .

هـ. الجمعيات الخيرية والمهنية:

حيث تقوم ما يقارب (٤٦) جمعية خيرية ومهنية، بتنظيم برامج وأنشطة لتمكين الاسرة و المرأة، وتوفير الدعم التدريبي والتأهيلي لها في العديد من المجالات، ومن هذه الجمعيات :
جمعية دار العطاء، وجمعيات رعاية وتأهيل الاطفال المعاقين،
وغيرها من الجمعيات الخيرية والمهنية المرتبطة برامجها بدعم المرأة.

٧) دور المرأة العمانية في المجال الإعلامي:

يرجع عهد المرأة العمانية كقائم بالاتصال إلى بداية عهد النهضة وبالتحديد في سبتمبر ١٩٧٠م بعدما افتتحت الإذاعة العمانية في يوليو من عام ١٩٧٠م

واستطاعت المرأة العمانية أن تلتحق وتستمر وتثبت مكانتها في عملها في المجال الإعلامي

وقد اهتم الإعلام العماني من خلال وسائله المسموعة والمرئية والمطبوعة بقضايا المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع العماني



مجلة العمانية

عمان والوطن

مجلة المرأة

الشبابية

توصيات ندوة المرأة العمانية

- أولاً: مجال النظم والقوانين المتصلة بالمرأة والأسرة.
- ثانياً: مجال تعزيز وبناء قدرات ومهارات المرأة العمانية في عملية الشورى.
- ثالثاً: مجال تعزيز مشاركة المرأة العمانية في العمل والمشاريع الاقتصادية.
- رابعاً: مجال التمويل وتشجيع المبادرات المجتمعية تحقيقاً لمبدأ الشراكة والمسؤولية الاجتماعية بين القطاعات المختلفة.
- خامساً: مجال تعزيز ثقافة العمل التطوعي.
- سادساً: مجال التدريب والتأهيل في قضايا المرأة والأسرة والمجتمع.

التوصيات التفصيلية التي تتفق وأهداف مأسسة النوع الاجتماعي، وهي كالتالي :

- دراسة ومراجعة السياسات والبرامج المتصلة بالمرأة والأسرة والمجتمع بغرض تطويرها وتعزيز خطتها وفقاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية.
- تطلع لوصول المرأة لمرتبة القضاء.
- تخصيص يوم السابع عشر من أكتوبر من كل عام يوماً للمرأة العمانية.
- وضع وتنفيذ برامج تدريبية لبناء قدرات ومهارات المرأة العمانية في مجال العملية الانتخابية.
- تأهيل جمعيات المرأة العمانية الموزعة في كل السلطنة لتكون مقار للحملات الانتخابية.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة العمانية في النشاط الاقتصادي.
- إدماج الفتيات في التخصصات المهنية في مراكز التدريب المهني الحكومية واستحداث تخصصات مهنية للمرأة تخدم متطلبات سوق العمل.
- تمكين المرأة المعوقة من فرص التأهيل والتدريب والتشغيل.
- حث شركات القطاع الخاص لتبني عدد من المشاريع الصغيرة.
- تشجيع الشركات والمؤسسات الخاصة لإدراج مفهوم الشراكة والمسؤولية الاجتماعية في خططها وبرامجها التنموية.
- تكثيف البرامج التأهيلية والخطط التدريبية والتوعوية للمرأة في مجال التخطيط الاستراتيجي.

المقترحات

- اعداد خطة وطنية للمرأة، وبرامج محددة لإدماج النوع الاجتماعي في جملة السياسات والتشريعات والتدابير المتخذة للنهوض بالمرأة.
- اعتماد النوع الاجتماعي اساسا في الاحصائيات والبيانات التي تعدها الوزارات والمؤسسات المتخصصة.
- دعوة الجهات المعنية بوضع الموازنات، والجهات المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة الى تدارس وضع موازنات تستجيب للنوع الاجتماعي، وبحث امكان الاستفادة من التجارب العربية في هذا الشأن.
- دعوة اللجنة الوطنية للأسرة، ولجنة السيداو الى ادماج مؤسسة النوع الاجتماعي في خططها وبرامجها ومشاريعها.

شكرا على الانصات

